

قانون رقم ٣٧٢ لسنة ١٩٥٤

باستثناء وزارة التجارة والصناعة من تطبيق بعض أحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة على موظفيها

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الاعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ؛

وعلى الاعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونيو سنة ١٩٥٣ ؛

وعلى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة والقوانين المعدلة له ؛

وعلى ما أقره مجلس الدولة ؛

وبناء على ما عرضته وزير التجارة والصناعة وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

أصدر القانون الآتى :

مادة ١ - تعتبر ميزانية وزارة التجارة والصناعة بمصالحها المختلفة وحدة واحدة بالنسبة للترقيات والتقلبات التي تم بين موظفيها حتى نهاية شهر يونيو سنة ١٩٥٥ مع المحافظة على التقسيم النوعي للوظائف طبقا لنظام موظفي الدولة .

مادة ٢ - تعتبر الدرجات الحالية - عند صدور هذا القانون - بميزانية وزارة التجارة والصناعة والتي تتخلو حتى نهاية شهر يونيو سنة ١٩٥٥ في حكم درجات المصالح المنشأة حديثا المشار إليها في الفقرة الثانية من المادة ٤٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ المشار إليه .

مادة ٣ - يوقف حتى نهاية شهر يونيو سنة ١٩٥٥ - العمل بالفقرة الأولى من المادة ٢٢ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ سالف الذكر بالنسبة لموظفي وزارة التجارة والصناعة .

مادة ٤ - على وزيرى التجارة والصناعة والمالية والاقتصاد كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ويحمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ما

صدر بقصر الجمهورية في أول ذي القعدة سنة ١٣٧٣ (أول يولييه سنة ١٩٥٤)

محمد نجيب لواء (ح.١)

رئيس مجلس الوزراء

جمال عبد الناصر حسين بكافى (ح.١)

وزير التجارة والصناعة

حسن مرعى

وزير المالية والاقتصاد

عبد الحميد الشريف

قانون رقم ٣٧٣ لسنة ١٩٥٤

بفتح اعتماد إضافي في ميزانية مشروعات تنمية الإنتاج القومى للسنة المالية ١٩٥٣-١٩٥٤

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الاعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ؛

وعلى الاعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونيو سنة ١٩٥٣ ؛

وبناء على ما عرضه وزير المالية والاقتصاد، وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

أصدر القانون الآتى :

مادة ١ - يفتح في ميزانية مشروعات تنمية الإنتاج القومى للسنة المالية ١٩٥٣-١٩٥٤ اعتماد إضافي قدره ٣٤٥,٠٠٠ ج (ثلاثمائة وخمسة وأربعين ألف جنيه) لشراء الأطنان اللازمة لمشروع التوسع الزراعى بمنطقة أيسس ومقابلة تعويضات الزراعة والمباني .

على أن يؤخذ هذا الاعتماد الإضافي من موارد الميزانية ضمنها .

مادة ٢ - على رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية والاقتصاد تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه ما

صدر بقصر الجمهورية في أول ذي القعدة سنة ١٣٧٣ (أول يولييه سنة ١٩٥٤) .

محمد نجيب لواء (ح.١)

رئيس مجلس الوزراء

جمال عبد الناصر حسين بكافى (ح.١)

رئيس مجلس الوزراء

جمال عبد الناصر حسين بكافى (ح.١)

وزير المالية والاقتصاد

عبد الحميد الشريف